

مخاطر التجرد لماذا يمكن أن يجعل الاستقلال الاقتصادي العالم أكثر خطورة ؟



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

مخاطر التجرد

لماذا يمكن أن يجعل الاستقلال
الاقتصادي العالم أكثر خطورة ؟

فورن افيرز

علي واين

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

6 آب 2023

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز، و يجوز الإقتباس بشرط
ذكر المصدر كاملاً، و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات
المنشورة وجهة نظر المركز، وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.



بغداد - عرصات الهندية - مجاور السفارة الصينية



hcrsiraq@yahoo.cpm



Www.hcrsiraq.net



+9647810234002

مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لقد أظهرت السنوات الثلاث الماضية بشكل قاطع مخاطر الاعتماد المفرط بين البلدان. ولم يعد بوسع أي بلد أن يشك في مخاطر الاعتماد المفرط على بلد آخر في الحصول على سلع حيوية، وخاصة منافس استراتيجي. حيث كشفت جائحة كوفيد-19 عن نقص واسع النطاق في الأدوية الأساسية، حتى بين الدول الغنية مثل الولايات المتحدة، والدرجة المقلقة التي تهيمن بها الصين على إنتاج معدات الحماية الأساسية. ثم، في عام 2022، كشف غزو روسيا لأوكرانيا عن مدى اعتماد الاتحاد الأوروبي على صادرات موسكو من الغاز والنفط. وقد أجبرت هذه الأحداث واشنطن وبروكسل على النظر في طرق مختلفة لإعادة تشكيل العلاقات التجارية مع بكين وقطعها مع موسكو.

ولم يكن من المفترض أن يكون الأمر على هذا النحو. وفي ربيع القرن الذي أعقب انتهاء الحرب الباردة، اعتقدت الدول الغربية إلى حد كبير - أو على الأقل كانت تأمل - أن تفكك الاتحاد السوفيتي من شأنه أن يبدن وضعاً طبيعياً جديداً من العلاقات الحميدة بين الديمقراطيات والأنظمة الاستبدادية. ثم عبر السناتور الأمريكي باراك أوباما عن هذا الرأي في عام 2006، معتبراً أن "المنافسة بين القوى العظمى" كانت طريقة قديمة لرؤية العلاقات الدولية. وخلص أوباما إلى أن "أقوى دول العالم... ملتزمون إلى حد كبير بمجموعة مشتركة من القواعد الدولية التي تحكم التجارة والسياسة الاقتصادية والحل القانوني والدبلوماسية للنزاعات". لكن هذا التقييم لم يعد قائماً. وينظر الغرب على نحو متزايد، ولأسباب مفهومة، إلى الاعتماد المتبادل ليس باعتباره عامل استقرار في علاقاته مع الصين وروسيا، بل باعتباره نقطة ضعف محتملة.

ومع ذلك، فإن الجهود التي يبذلها الغرب لتغيير المسار بسرعة قد تجلب تحديات جديدة. فإذا أدت حقبة سابقة من العولمة إلى ما أسماه الاقتصاديان السياسيان هنري فاريل وأبراهام نيومان "الاعتماد المتبادل المسلح" - حيث تقوم الدول التي تسيطر على المعلومات الرئيسية والمراكز المالية بإكراه الآخرين ومعاقتهم - فإن السنوات القادمة يمكن أن تنتج ما يمكن تسميته "الانفصال المسلح"، حيث يشجع الاستقلال الاقتصادي الأكبر الدول على التصرف بشكل أكثر عدوانية. وبعبارة أخرى، يمكن أن تصبح بكين وموسكو أقل خوفاً من التنافس على النفوذ الغربي وأكثر عرضة لتعميق شراكتهما، خاصة إذا كانتا قادرتين على تعزيز العلاقات مع قوى عدم الانحياز والدول في جميع أنحاء العالم النامي. ويجب على الدول الغربية إذن أن تكون حذرة وهي تعدل علاقاتها الاقتصادية مع منافسيها الرئيسيين.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

وبالنسبة للغرب، فإن حل السندات التجارية القديمة سوف يستغرق بعض الوقت. وحتى بعد غزو روسيا لأوكرانيا، قرر أعضاء مجموعة السبع عدم فرض حظر شبه كامل على الصادرات إلى روسيا. وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي لم يعد يستورد النفط مباشرة من موسكو، إلا أن الكتلة تفعل ذلك بشكل غير مباشر من خلال شراء إمدادات مخفضة من الدول التي رفضت فرض عقوبات على روسيا - بما في ذلك الصين والهند وتركيا. ومع ذلك، فإن الاتجاه واضح: يعمل الغرب على سد ثغرات العقوبات وتسريع انتقاله إلى الطاقة النظيفة والوقود الأحفوري الذي لا يأتي من روسيا.

وسيكون تقليص الاتصال مع الصين أكثر صعوبة، ليس فقط لأن الغرب لديه علاقات اقتصادية أكثر شمولاً مع بكين من أي وقت مضى مع موسكو. وهناك إجماع أقل حول كيفية إدارة العلاقات مع الصين. تعتبر واشنطن بكين - على حد تعبير استراتيجية الأمن القومي لعام 2022 - "المنافس الوحيد الذي لديه نية لإعادة تشكيل النظام الدولي، وبشكل متزايد، القوة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية للقيام بذلك". لكن وجهة النظر من بروكسل أقل وضوحاً. وفي وثيقة مارس 2019، عرفت المفوضية الأوروبية الصين بأنها "شريك تعاون" و "شريك تفاوضي" بينما وصفتها أيضاً بأنها "منافس اقتصادي" و "منافس نظامي". ومن أجل تطوير نهج أكثر تنسيقاً، وضع القادة الأمريكيون والأوروبيون على الرف إلى حد كبير الحديث عن الانفصال لصالح "إزالة المخاطر". وبالإضافة إلى ذلك، يتفقون بشكل متزايد على أن الحد من الاعتماد المتبادل مع الصين في المجالات الأساسية للتكنولوجيا الحدودية هو ضرورة اقتصادية وأمنية على حد سواء. حيث يتركز هذا القلق حالياً على الحوسبة، ولكن من المرجح أن يشمل مجالات أخرى بمرور الوقت، بما في ذلك المعلوماتية الحيوية والطاقة النظيفة.

ويشكل التماسك الغربي المتنامي تحدياً خطيراً للصين وروسيا. بعد غزوها لأوكرانيا، تكبدت موسكو العقوبات الأكثر شمولاً التي فرضت على قوة اقتصادية كبرى منذ الحرب العالمية الثانية. وقد حدثت هذه العقوبات بالفعل بشدة من نفوذ موسكو على الاتحاد الأوروبي: في عام 2021، قدمت روسيا 45 في المائة من غاز الكتلة و27 في المائة من نبتها، ولكن اعتباراً من الربع الأول من عام 2023، انخفضت هذه الأرقام إلى 17 في المائة وثلاثة في المائة على التوالي. وبمرور الوقت، ستؤدي العقوبات أيضاً إلى تآكل القاعدة الصناعية الدفاعية الروسية من خلال الحد من قدرة البلاد على شراء أشباه الموصلات.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

وفي الوقت نفسه، أضرت الصين بمكانتها في الغرب بدبلوماسية "الذئب المحارب" الحازمة وعدم رغبتها في إدانة العدوان الروسي في أوكرانيا. فقد كانت خطة بكين للاعتماد على الذات في إنتاج أشباه الموصلات طموحة دائماً، وأصبح من الصعب تنفيذها عندما بدأ الغرب في إقامة حواجز تجارية، بدءاً من بدء إدارة ترامب حملة تعريفية في منتصف عام 2018. وكانت ضوابط التصدير المتعددة الأطراف التي وافقت عليها اليابان وهولندا والولايات المتحدة سبباً في تعقيد المهمة، الأمر الذي أدى إلى تقويض قدرة الصين على إتقان التقنيات المتقدمة التي تشكل ضرورة أساسية لبناء رقائق ثلاثة نانومتر وخمسة نانومترات في طليعة الإبداع.

ومع ذلك، من غير الواضح مدى فعالية الضغط الاقتصادي الغربي على روسيا والصين في نهاية المطاف. فبادئ ذي بدء، يتضاءل الوزن الإجمالي للغرب في الاقتصاد العالمي. ففي عام 1993، شكلت الدول الغربية الست الأعضاء في مجموعة السبع 50 في المائة من الناتج العالمي الإجمالي. واليوم، هذا الرقم هو 40 في المئة. وعلى الرغم من أن انفصال روسيا عن الغرب يسير على قدم وساق، إلا أن موسكو بعيدة كل البعد عن أن تكون منبوذة عالمياً. وهي تعمق علاقاتها مع الصين وإيران والمملكة العربية السعودية. وتحتفظ بعلاقات كبيرة في مجال الطاقة وتجارة أسلحة مربحة مع الهند. وفي العالم النامي، اكتسبت روسيا زخماً بادعائها المخادع بأن ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة كان نتيجة للعقوبات الغربية، وليس عدوانها الخاص. وإذا ما أحبط الهجوم المضاد الناشئ لأوكرانيا، فقد تبدأ حتى الوحدة عبر الأطلسي ضد موسكو في التبدد. وسوف يكون عزل الصين أكثر صعوبة إلى حد كبير، نظراً لمركزيتها في الاقتصاد العالمي. ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين أكثر من تسعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للصين، ومن المتوقع أن يساهم بنسبة 22.6% من النمو العالمي على مدى السنوات الخمس المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، فهي بمثابة أكبر شريك تجاري لأكثر من 120 دولة.

كما ترى الصين وروسيا بشكل متزايد المنافسة الاستراتيجية من الناحية الوجودية، وبالتالي لن ترسخ بسهولة للضغوط الاقتصادية الغربية. فقد زعم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن الغرب يهدف إلى "تحويل الصراع المحلي إلى مرحلة من المواجهة العالمية" وحذر من أن "وجود" روسيا على المحك. وفي الوقت نفسه، اتهم الرئيس الصيني شي جين بينغ الغرب بالانخراط في "احتواء الصين وتطويقها وقمعها الشامل" الذي "جلب تحديات خطيرة غير مسبوقه" لتنميتها الاقتصادية. وحث مؤسسة الأمن القومي في البلاد على "الاستعداد لأسوأ السيناريوهات المتطرفة".



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

ومع استمرار الضغط الغربي في الازدياد، يمكن أن تزداد هذه الدول جرأة. والآن بعد أن أصبحت روسيا معزولة إلى حد كبير عن الغرب، قد ترى موسكو أنه ليس لديها الكثير لتخسره من تكثيف تدميرها العسكري لأوكرانيا أو شن حملات تدخل انتخابي أكثر عدوانية وهجمات إلكترونية ضد الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي. ومن المرجح أيضا أن يصعد بوتين العمليات الروسية في العالم النامي. ولنتأمل هنا على سبيل المثال توسع موطئ القدم العسكري والاقتصادي لشركة فاغنر شبه العسكرية في جميع أنحاء وسط أفريقيا. قد تجعل العقوبات الغربية روسيا أقل قوة، ولكن حتى روسيا الضعيفة بشدة ستظل لديها موارد واتصالات كبيرة - بما في ذلك أكبر ترسانة نووية في العالم، واحتياطيات الطاقة الهائلة، وتوسيع العلاقات الاقتصادية مع الدول غير الغربية - لزرع عدم الاستقرار.

وإن الترابط الاقتصادي المتبقي بين الغرب والصين يتجاوز كثيرا ما يحافظ عليه مع روسيا. وبناء على ذلك، سيستغرق خفض العلاقات وقتا أطول، ولكن نظرا لجاذبية بكين الاقتصادية، فإن القيام بذلك قد يكون أكثر أهمية. ولم ينجح سعي الصين إلى زيادة الاعتماد على الذات ماليا حتى الآن: فقد شكل اليوان 2.3 في المائة فقط من المدفوعات العالمية في مارس، دون تغيير جوهري عن العامين السابقين. وإذا لم تتبنى الحكومة الصينية المزيد من أسواق رأس المال المفتوحة، فإن فرصة اليوان ضئيلة لتجاوز الدولار كعملة احتياطية عالمية. ومع ذلك، ستحاول بكين تسوية المزيد من تجارتها الثنائية باليوان، وكما لاحظت رئيسة البنك المركزي الأوروبي، كريستين لاغارد، في أبريل، "لا ينبغي اعتبار وضع العملة الدولية [للدولار أو اليورو] أمرا مفروغا منه".

وفي المجال التكنولوجي، تعتقد الصين أن تطوير سلسلة توريد محلية لأشباه الموصلات هو ضرورة أساسية، وهي توفر الموارد لهذا الجهد وفقا لذلك. وفي عام 2022 وحده، قدمت الحكومة ما يقرب من 1.75 مليار دولار من الإعانات إلى 190 شركة رقائق مدرجة محليا. وبالإضافة إلى ذلك، بينما تبتكر طرقا جديدة للتهرب من ضوابط التصدير، تبني بكين نفوذا جديدا من خلال توسيع دورها في إنتاج أشباه الموصلات الأقل تقدما التي تعمل على تشغيل الإلكترونيات الاستهلاكية. وتقدر شركة الأبحاث الجيوسياسية "روديوم جروب" ومؤسسة "ستيفتونج نويه فيرانتورتونج" البحثية أن الصين يمكن أن تمثل 46 في المائة من القدرة التصنيعية العالمية لرقائق 50 إلى 180 نانومتر في غضون عقد من الزمان.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

ويعتقد العديد من المراقبين الغربيين البارزين - بمن فيهم هاري هاريس ، القائد السابق للقيادة الأمريكية في المحيط الهادئ ، وروس باباج ، مسؤول الدفاع والاستخبارات الأسترالي الكبير السابق - أن القادة الصينيين قد يسعون إلى إعادة توحيد تايوان مع البر الرئيسي بحلول عام 2030. إنه احتمال مخيف. لكن النتيجة قد تكون أكثر خطورة بالنسبة لتايوان إذا عملت الحكومة الصينية في إطار زمني أطول، لأن بكين من المرجح أن تصبح أكثر قدرة بمرور الوقت على استيعاب الانتقام الاقتصادي من الغرب. ولنتأمل هنا ما قد يحدث إذا حدث الغزو قبل عام 2049 بفترة وجيزة، عندما يأمل شي في تحقيق "النهضة العظيمة للأمة الصينية". وبحلول ذلك الوقت، من المرجح أن يكون اقتصاد الصين الأكبر في العالم، وأقل اعتماداً على الدولار إلى حد كبير، ويمتلك سلسلة توريد لأشباه الموصلات "مقاومة للغرب" أكثر مما هو عليه الآن. وسيكون لدى بكين ما تخشاه من مهاجمة تايبيه أقل مما تخشاه الآن.

وإن المزيد من استقلال الصين عن الغرب قد يكون له تداعيات تتجاوز تايوان فقط. فعلى سبيل المثال، قد تشعر الصين بالجرأة للضغط بقوة أكبر على مطالباتها الإقليمية في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي والتعدي أكثر عبر حدودها المتنازع عليها مع الهند. وإن ثقلها الاقتصادي وأمنها المتزايد يمكن أن يجعل بكين أقل تردداً في تسليح خصوم الولايات المتحدة، بما في ذلك روسيا، إذا هاجم هؤلاء الخصوم جيرانهم. وكلما زادت حماية الصين لنفسها من الضغوط الاقتصادية الغربية، كلما شعر الجنوب العالمي براحة أكبر في تبني منصاته التكنولوجية، وتعزيز العلاقات التجارية الثنائية، والمشاركة في المشاريع الجيواقتصادية بما في ذلك مبادرة الحزام والطريق. بعد كل شيء، ستشعر الدول النامية بمزيد من الثقة في كل من توقعات النمو في بكين وفي قدرتها على المناورة حول أي عقوبات ثانوية قد تفرضها عليها الدول الغربية للتعامل مع الصين.

والواقع أن هذه النتائج ليست مضمونة على الإطلاق، وخاصة وأن الصين تواجه رياحاً اقتصادية معاكسة كبرى. فهي في انحدار ديموغرافي وتشهد تباطؤاً في النمو، والديمقراطيات الصناعية المتقدمة في العالم تصطف ضدها على نحو متزايد. فلدى بكين احتمال ضئيل لتحقيق الهيمنة في آسيا، ناهيك عن تجاوز واشنطن وإنشاء نظام أحادي القطب جديد. ولكن بالنظر إلى مدى استحالة نفوذ الصين الحالي داخل النظام الدولي قبل 30 عاماً فقط، فمن السابق لأوانه افتراض أن سعي البلاد إلى مزيد من الاعتماد على الذات المالي والتكنولوجي محكوم عليه بالفشل.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

والواقع أنها تتحايل بالفعل على ضوابط التصدير التي تهدف إلى إبطاء تطورها للرقائق المتطورة من خلال الاستفادة من بلدان ثالثة واستخدام خدمات الحوسبة السحابية.

والسلام في عصرنا قد لا يبدو الاعتماد المتبادل جديرا بالدفاع عنه، نظرا لأنه فشل تاريخيا في منع الحرب. ولكن لا يمكن لأي ظاهرة هيكلية أن تمنع نشوب الصراعات؛ بل يمكن أن تكون قادرة على منع نشوب الصراعات. وإن قرار الشروع في الأعمال العدائية هو في نهاية المطاف قرار إنساني. ويمكن للتكافل أن يجبر المتحاربين المحتملين على إعادة النظر في خطتهم من خلال جعل العدوان أكثر تكلفة بالنسبة للبلدان التي تقرر الانخراط فيه. وبالإضافة إلى ذلك ، كما هو الحال مع تفاعلات الغرب مع الصين المنبعثة منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين ، يمكن للاعتماد المتبادل أن يبطئ تحول الشك إلى عدا. وأخيرا، من الممكن أن يخلق الاعتماد المتبادل مساحة لذلك النوع من التعاون بين القوى العظمى الذي يبدو اليوم غير وارد على نحو متزايد. وعلى سبيل المثال، كان الأمل في إجراء حوار ثلاثي للحد من التسليح يضم الصين وروسيا والولايات المتحدة يبدو معقولا قبل عقد من الزمان، ولكنه ليس كذلك الآن.

ومن المثير للقلق إذن أن المسؤولين في بكين وبروكسل وموسكو وواشنطن يتبنون جميعا نظرة قاتمة للاعتماد المتبادل. والواقع أن شكوكهم وحدها من الممكن أن تجعل العالم أكثر توترا. وبالاعتماد على 40 دراسة حالة لصراعات القوى العظمى بين عامي 1790 و 1991 ، خلص العالم السياسي ديل كوبلاند في عام 2014 إلى أن مستوى الاعتماد المتبادل أقل أهمية في تفسير اندلاع الأعمال العدائية من التوقعات حول مسارها. وكتب: "لا يهم ما إذا كانت مستويات التجارة السابقة والحالية مرتفعة إذا اعتقد القادة أنها ستقطع غدا أو في المستقبل القريب". فتشاؤمهم بشأن المستقبل هو الذي سيدفع هؤلاء القادة على الأرجح إلى التفكير في اتخاذ تدابير متشددة وحتى الحرب لحماية أمن الدولة على المدى الطويل".

لقد أوضحت السنوات الأولى من عام 2020 أن الأنظمة الاستبدادية يمكن أن تكون خطيرة عندما تكون جزءا لا يتجزأ من النظام الغربي. ولكن يمكن أن تكون خطيرة أيضا عندما يتم دمجها إلى الحد الأدنى. وسيكون من المؤسف - والمثير للسخرية - أن الضغط الاقتصادي من قبل الغرب جعل الصين وروسيا عن غير قصد منافسين أكثر عدوانية بمرور الوقت وقلل من قدرة الغرب على تشكيل النظام الدولي.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

ومن غير المرجح أن يتحول صانعو السياسة الغربيون مرة أخرى نحو اقتراح صفقات تجارية جديدة أو تشجيع الشركات على بناء سلاسل توريد تشمل الصين وروسيا. ولكن بالنظر إلى الحقائق، يجب على الولايات المتحدة وأوروبا ألا تتخليا عن الاعتماد المتبادل تماما. وبدلا من ذلك، ينبغي لها أن تفكر في كيفية إنشاء شكل أكثر استدامة للترابط، وهو التكوين الذي تستثمر فيه هي ومنافسوها الاستراتيجيون. ويتعين على الغرب أن يمضي قدما بحذر وبشكل تدريجي، ولكن بصرامة، في الوقت الذي يعمل فيه على تعزيز مرونة سلاسل التوريد للسلع الأساسية الحيوية والتكنولوجيات الحيوية، والحد من تعرضها للإكراه المحتمل مع الحفاظ على التبادلات العلمية والتكنولوجية التي تشكل ضرورة أساسية للحفاظ على حيوية النظم الإيكولوجية للإبداع.

وفي المقام الأول من الأهمية، يتعين على الغرب أن يتقبل حقيقة مفادها أن الصين وروسيا من المرجح أن تستمر. وقد يشجع التاريخ الحديث الولايات المتحدة وأوروبا على السعي لتحقيق نصر كامل، كما حققت قوى الحلفاء على ألمانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية وكما فعلت واشنطن في نهاية المطاف على موسكو عندما انهار الاتحاد السوفيتي في أواخر ثمانينيات القرن العشرين. ولكن مثل هذه النتيجة من غير المرجح أن تحدث اليوم. فالتحدي طويل الأجل للغرب، إذن، هو إدارة المخاطر التي تأتي من كل من التبعية والانفصال - ومعرفة كيفية التعايش معها.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في، 18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة في الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net



07810234002



hcrsiraq@yahoo.com



2405



hcrsiraq



hcrsiraq



العراق - بغداد - الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية

